الكويت أرض خصبة لتنمية الثقافة العربيّة

في النشأة

الكويت دولة حديثة نشأتْ في مطلع القرن السابع عشر الميلاديّ، وعُرفتْ كإمارة مستقلّة تُدير أمورها الاجتماعيّة والتجاريّة والتعليميّة والقضائيّة. وتشير بعض المراجع أنّها عُرفتْ ككيان اجتماعيّ مستقلّ في سنة ١٦١٣. وكانت هذه الإمارة قد تكونتْ من جموع قبليّةٍ أكثرُها من قبائل تَقْطن شمالَ الجزيرة العربيّة ووسطَها، وخاصةً من نجد... وجماعات وافدةٍ من العراق وإيران. وكوّنتْ مجتمعاً متضامناً عمل في مختلف المهن: من رعي الأغنام، إلى الزراعة البسيطة الموسميّة، وأعمال البحر التجاريّة وصيد الأسماك والبحث عن اللؤلؤ.

اختلف المؤرِّخون في تحديد تاريخ نشأة الكويت، وهناك مَنْ يُرجع ذلك إلى سنة ١٧٥٦. والحقيقة أنّ هذا التاريخ ما هو إلاّ تاريخُ نشأةِ الحكم، وبداية اختيار الشعب الكويتيّ حاكماً له. ولو عدنا إلى ذلك التاريخ فإنّنا لا نجد في المنطقة نظاماً يَرْبط بين الشعب والحكومة. أما الكويت فكانت بنسيجها الاجتماعيّ الذي جاء من البلاد المجاورة باحثاً عن السلام والأمن بعيداً عن المنازعات، والغزوات، والمجاعات التي تُهدِّد شعوب المنطقة كلّما تواصلتْ سنواتُ الجفاف وقلّت الأمطار. وتآلف هذا الشعبُ، وَرَفَضَ التعصُّبَ والتشدُّدَ في العقائد الدينيّة، وتجنَّبَ العصبيّة القبليّة التي مزقتْ شعوب شبه الجزيرة العربيّة. ونلاحظ ذلك من خلوّ معظم أسماء الأُسر من ألقاب قبائلهم وعشائرهم، وكأنّهم يريدون خلق حياة هادئة يسودها الأمنُ والسلام.

وهكذا تكوّن الشعبُ الكويتيّ. وعندما اكتمل نسيجُه الاجتماعيّ قام باختيار حاكمه صباح الأول بمبايعة جماعيّة. ولم تكن توليتُه إطلاقاً ليده في شؤون الحكم، بل كرمزٍ للبلاد يلتفّ حوله أصحابُ الرأي، من رجال الدين وكبار التُّجار. وكانت الإرادة الشعبيّة أن تُدار الإمارةُ بنظام الشورى النابع من تعاليم الدين الإسلاميّ. وسارت الأمور بهذه الرغبة بأن يستشير الحاكمُ وجهاءَ الإمارة ولا ينفرد بحكمه، على أن يتكفّل الشعبُ بتوفير أمور معيشته هو وأسرتِه. وبقي هذا النهج وفق عُرفٍ غير مكتوب حتى نهاية الحرب العالميّة الثانية.

ومع بداية النصف الثاني للقرن العشرين أخذت تجارةُ اللؤلؤ تبور إثر انتشار زراعة اللؤلؤ في اليابان. ثم ظهرتْ نتائجُ التنقيب عن النفط فصدّرتِ الكويتُ نفطَها، وحلّ هذا المورد القوميّ مكانَ أعمال البحر، فهجر الناسُ البحرَ وأهوالَه للعمل داخل البلاد في شركات النفط وأجهزة الحكومة وفي إدارتها المختلفة.

نظام الحكم: بين الشورى والفرديّة

إنّ ظاهرة اختيار الشعب لحاكمه في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وتكفُّلِه بصرف راتبه مع أسرته، وسَيْر نظام الحكم بالعدل، لفتتْ نظرَ كثيرٍ من المؤرِّخين خاصةً عند كُتّاب الغرب، كالألمانيّ كارل رتر صاحب كتاب **علم الأرض** وفي دراسته لأرض الجزيرة والكويت سنة ١٨١٨. فأَطْلق على إمارة الكويت اسم «جمهورية» عندما عَلِمَ أنّ الحاكم منتخبٌ من الشعب. وأَطْلق عليها اسمَ «الجمهوريّة» أيضاً الإنجليزيُّ الكسندر جونتسون في سنة ١٨٤٧ في مؤلَّفه **أطلس العالم**. ويقول المؤرِّخ عبد العزيز الرشيد في مجال الحكم وإرادة الشعب: «ظل الحكم في أيامه [أي صباح الأول] إلى أيام مبارك الصباح شورى، يستشير الحاكمُ وجهاءَ القوم في ما ينتابه من المهمّات وفي ما يَحْفظ البلدَ من طوارئ الحدثان ويحميها من هجمات الأعداء. وليس له الرفضُ والخيارُ بعد أن يستقرّ رأيُهم على أمر، لأنّ السلطة الحقيقيّة لهم، أيْ لأفراد الشعب. وإنّما يُعْطى اسم الرئاسة عليهم تفضيلاً. بل قد يذهب الأمرُ إلى أبعد من هذا وهو عجزُه عن أخذ الحق من بعضهم»[1].

وتقول الدكتورة نجاة الجاسم: «بقي نظامُ الحكم في الكويت يسير حسب نظام الشورى منذ التأسيس في ١٧٥٦ إلى سنة ١٨٩٦، عندما تسلّم الشيخ مبارك الحكمَ بعد أن قام

---

* ـ أمين عام رابطة الأدباء في الكويت.

١ ـ عبد العزيز الرشيد: **تاريخ الكويت**، طبعة ١٩٧٨، ص ٩٠.

بشبه انقلابٍ على أخويه محمد وجراح... عندها أدار الحكم بنظامٍ فرديّ تسلُّطيّ»[1].

بعد الشيخ مبارك تولّى ابنُه جابر الحكمَ، ولم يتغيَّر الحكم الفرديّ الذي انتهجه والدُه. ثم تولّى الشيخ سالم بن مبارك من ١٩١٧ إلى ١٩٢١، فحافظ على نظام حكم والده. ثم تولّى الشيخ أحمد الجابر من ١٩٢١. وفي عهده طالب الشعبُ أن يعود الحكمُ إلى ما قبل عهد مبارك، وأن يُشارك الشعبُ في أمور الدولة. وطالب بإنشاء مجلس للشورى، وذلك لإصلاح ما يُمْكن إصلاحُه والتطلُّع إلى مستقبل أفضل للبلاد.

وهكذا تكوَّن مجلسُ الشورى الأول. وبعد انقضائه تكوَّن المجلسُ التشريعيّ الأول في ١٩٣٨، ثم المجلس التشريعيّ الثاني في ١٩٣٩/٣/٧. ومن كل ذلك نشأ عند الشعب الكويتيّ رصيدٌ ديموقراطيٌّ استمرَّ إلى أن تولّى الشيخ عبد اللّه السالم الحُكْمَ، وكان هو من الرموز المطالبةِ بالحكم الديموقراطيّ منذ المجلس التشريعيّ الأول في ١٩٣٨. ثم أنهى الشيخ السالم معاهدةَ الحماية الإنجليزيّة، وأعْلن في التاسع عشر من يونيو ١٩٦١ استقلال الدولة، وسعى إلى تأسيس مجلس الأمّة وصدور الدستور سنة ١٩٦٢.

هذه المظاهر الديموقراطيّة مهّدتْ لتُربةٍ آمنة جعلت النّتاجَ الأدبيَّ والثقافيَّ في مأمن من التدخُّل الرسميّ، وأَمِنَ العاملون على استثمار التنمية الفكريّة والثقافيّة على مسيرة أعمالهم. لذا تُعتبر الكويتُ ضمن دولٍ قليلة سادت فيها التنميةُ الثقافيّةُ والتعليميّةُ، ولقي المواطنون والوافدون فيها حريّةً للقراءة والكتابة... إلى أن لاقت البلادُ بعضَ الهزّات والنكبات جرّاء هذه الحريّة التي تطلَّعَ إليها الآخرون تطلُّعَ الغابن. فتعرَّضت البلاد إلى مخاطر، كما تعرض لبنان من قبل بسبب حريّاته في إعلامه ونهجه الثقافيّ والسياسيّ.

البنية الثقافيّة

خيرُ ما استثمرتْه الكويتُ هو تنميتُها الثقافيّة خلال نصف قرن مضى. ولم تُنازعْها في ذلك الدوافعُ السياسيّة، ولم تَحْجبها الشواغلُ الاجتماعيّة والرسميّة، فبقيت الدورياتُ الثقافيّة منذ نشأتها بلا عائقٍ رسميّ.

في منتصف الأربعينيّات انطلقتْ من مصر موطنِ العلم والثقافة مجلةُ **البعثة**، لتكون خيرَ سفير للكويت قبل إنشاء وزارة الخارجيّة والتمثيل الدبلوماسيّ. فصارت مَرْجعاً من المراجع الأدبيّة والثقافيّة، شارك فيه أدباءُ مصر ومفكّروها، بأقلامهم النيّرة، وكانت تستقطب الكتّاب من الطلبة والأساتذة الكويتيّين في مصر وداخل الوطن. واستمرّت هذه المجلّة إلى مطلع الخمسينيّات، وتزامن توقُّفها مع توقف مجلة **الرسالة** للزيّات. وقبلها بعقود زمنيّة أصدر المؤرّخ والأديب عبد العزيز الرشيد مجلّته المعروفة باسم مجلة **الكويت** وذلك في سنة ١٩٢٨، لتكون أول المراجع الأدبيّة داخل البلاد. ثم صدرتْ مجلة **كاظمة** في سنة ١٩٤٨ للأستاذين أحمد السقاف وعبد اللّه الصانع.

وجاءت حقبة الخمسينيّات لتشهد جريدةَ **الفجر** من إصدار جمعيّة الخرّيجين، ثم جريدةَ الأستاذ خالد خلف **وهي الشعب** سياسيّة اجتماعيّة ثقافيّة. وظهرتْ في تلك الفترة مجلات **الرائد** لجمعيّة المعلّمين، **والإرشاد** من جمعية الإرشاد، **والإيمان** من النادي الثقافيّ القوميّ. وفي ١٩٥٨ صدرتْ مجلّة **العربيّ** برئاسة العلامة الدكتور أحمد زكي (رحمه اللّه)؛ وعندما التقى المغفور له الشيخ عبد اللّه السالم حاكمَ الكويت قال الأمير: «نريدها رسالةً لكلّ عربيّ ولا تتّخذ طابعاً محلياً، وعليكم أن تَبْعدوا عن الزوابع السياسيّة وتَسْعوا إلى السلام».

وسارت على هذا النهج كذلك سلسلةُ **عالم الفكر**، وسلسلة **عالم المعرفة**، **والثقافة العالميّة**، **والمسرح العالميّ** كثوابت لبُنية ثقافيّة سعت في إنماء الثقافة في الكويت. وفي عام ٢٠٠١ ستكون هذه الراياتُ الثقافيّةُ خفّاقةً تعبِّر عن سمة البلاد الثقافيّة.

وفي الكويت عدةُ جهات تتولى إحياء التراث: كوزارة الإعلام، و«المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب»، ووزارة الأوقاف. ولجامعة الكويت إصداراتٌ دوريّة وبحوث ودراسات منذ تأسيسها في سنة ١٩٦٦. وتَصْدر في الكويت ستُّ صحف يوميّة، واثنتان باللُّغة الإنجليزيّة، ودورياتٌ أسبوعيّة وشهريّة ونصف شهريّة تقارب الـ ٤٠٠ إصدار. وهذه الكميّة الهائلة تُعدّ الأولى بزخمها في قطرٍ عربيّ، وتدلّ على اتّساع رقعة الحريّة المتاحة للمواطن والمقيم على أرض الكويت.

وتشارك «رابطةُ الأدباء» في التنمية الثقافيّة، وتُصدر مجلةَ **البيان** ثقافيّةً أدبيّةً منذ سنة ١٩٦٦. ولها إصدارات تخصُّصيّة في الأدب أَصْدرتْ منها حتى الآن أحد عشر كتاباً تُعَدّ من المراجع الحيّة للأدب العربيّ.

وهناك مؤسّستان ثقافيّتان تهتمّان بالأدب والشعر العربيّ. الأولى «مؤسّسة البابطين للإبداع الشعريّ»، التي أنجزتْ عملها الكبير **معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين** في ستة أجزاء من الحجم الكبير؛ ولهذه المؤسّسة إصداراتٌ لأعلام الأدب والشعر العربيّ وتَعْقد مهرجاناتٍ عربيّةً ودوليّة وتنقل أنشطتها إلى عواصم العالم العربيّ. والمؤسّسة الأخرى هي مؤسّسة «دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع».

كل هذه القاعدة العريضة هي على أرض الكويت الرحبة، يقف عليها الأديبُ والكاتبُ المبدع باطمئنان، لا يُلزَمُ بنهج سياسيٍّ ولا حزبيٍّ ولا يحاط بأيّ مؤثِّر إقليميّ. حتى صارت الكويت رافداً عربيّاً فيه الصفاءُ والنقاءُ، يلتقي مع الروافد العربيّة الأخرى، ولتصبّ جميعُها في النهر العربيّ العظيم، لتقوم مجتمعةً على إنماء الثقافة العربيّة ولتواكب عجلةَ الحضارة وخدمة الإنسانيّة جمعاء. وفي عام ٢٠٠١ يأتي دورُ الكويت لتكون عاصمةَ الثقافة العربيّة. وسوف تبدي ما لديها من الأنشطة وما ملكتْ من قاعدة عريضة قامت بتنميتها ما يقارب المائة عام من الزمن □.

---

١ ـ د. نجاة الجاسم: **الشيخ يوسف بن عيسى القناعي (دوره في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة في الكويت)**، ص ٥٢.